



جمعية مصارف لبنان

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON



النشرة الشهرية
تموز / ٢٠٢٦

MONTHLY BULLETIN
JULY / 2026

إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثل آراء موقعيها ولا تعكس بالضرورة
الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

٤

افتتاحية العدد

٧

التقرير الإقتصادي

٢٦

أبحاث ودراسات

٢٩

أخبار إقتصادية محلية

٣١

أخبار مصرفية محلية

٣٢

صحافة متخصصة أجنبية



لا إصلاح مصرفياً بلا ضمانات قانونية

لا خلاف على أن إصلاح القطاع المصرفي بات ضرورة مُلحّة. ولا خلاف أيضاً على أن لبنان يحتاج إلى قانون واضح لإعادة تنظيم المصارف، وتحديد المصارف القادرة على الاستثمار، وتلك التي قد تحتاج إلى معالجة أو ضاعها.

لكن يبقى السؤال الأساسي: أي قانون نريد؟ نريد قانوناً يعيد الثقة، ويعيد حقوق المودعين والمصارف ويحفظها، ويؤسس لعودة القطاع المصرفي إلى دوره الطبيعي.

لكن هذا الإصلاح لا يمكن أن يبدأ بتعليق الضمانات القانونية أو بتضييق حق الدفاع. السرعة في المعالجة لا تعني تجاوز حق الدفاع. فمشروع قانون إصلاح وضع المصارف وإعادة تنظيمها، كما هو مطروح، يتناول مسائل خطيرة تمس ملكية المصارف، وحقوق المساهمين، وحقوق الدائنين، وودائع العملاء، واستمرارية المؤسسات المصرفية. فالقرار بوضع مصرف قيد الإصلاح أو التصفية ليس تفصيلاً تقنياً، بل قرار قد يحدد مصير مؤسسة، ومساهمين، ومودعين، وموظفين، وعلاقات مصرفية واقتصادية كاملة.

من هنا، لا بد من التوقف عند عدد من المبادئ الأساسية.

أولاً، لا يمكن إصلاح المصارف بمعزل عن تحديد المسؤوليات.

فإذا كانت الأزمة نظامية، كما بات واضحاً، فلا يجوز أن يتحول قانون إصلاح المصارف إلى أداة لتحميل القطاع المصرفي وحده نتائج أزمة نشأت من خلل تسببت به الدولة، والمالية العامة، ومصرف لبنان، والسياسات النقدية والمالية. لا يجوز أن يكون الهدف الضمني لأي قانون هو الحد من مساهمة الدولة أو إعفاؤها من مسؤولياتها، في وقت كانت فيه الدولة جزءاً أساسياً من أسباب الانهيار.

ثانياً، يجب التنبه إلى تعدد أدوار الدولة ومصرف لبنان في هذه الأزمة.

فالسلطات العامة تمسك بهمسار التشريع والتنفيذ، ومصرف لبنان هو الجهة الرقابية والنقدية الأساسية، وهما في الوقت نفسه طرفان أساسيان في الأزمة، ولا سيما فيما يتعلق بودائع المصارف



لدى مصرف لبنان ومصرفها. لذلك، لا بد من آلية إصلاحية تمنع تضارب المصالح، وتؤمن توازناً مؤسسياً حقيقياً بين الدولة ومصرف لبنان والمصارف والقضاء.

ثالثاً، حق الاعتراض والطعن ليس عرقلة للإصلاح، بل هو ضمانة لعدالته.

فالأزمة، مهما كانت خطيرة، لا تبرّر عدم وجود رقابة قضائية فعالة. لا يجوز أن تُتخذ قرارات مصيرية بحق مصرف، أو مساهميه، أو دائنيه، أو مودعيه، ثم يُحصر حق الاعتراض بأسباب ضيقة أو بهمل قصيرة لا تتيح فعلياً إعداد دفاع جدي. كلما كانت صلاحيات الجهة الإدارية أوسع، وجب أن تكون الرقابة القضائية أوضح وأقوى وأسرع. فالثقة لا تعود إذا شعر المستثمر أو المودع أو المصرف أن القرارات المصيرية لا تخضع لمراجعة قضائية جديّة.

رابعاً، الإصلاح لا يعني تحويل الإدارة أو المصفي إلى قاضي.

للمدير المؤقت أو المصفي دور مهم في إدارة المصرف وتنفيذ الإجراءات. لكن لا يجوز منحه صلاحيات ذات طابع قضائي، كإبطال أعمال قانونية أو تقرير حقوق أو تعديل مراكز قانونية نهائية. هذه أمور يجب أن تبقى من اختصاص القضاء. الجهة الإدارية تتفّذ، أما القضاء فهو الذي يحسم النزاعات.

خامساً، الإنقاذ الداخلي، أو ما يسمى بالـ *bail-in*، يجب أن يُدار بحذر شديد.

فهو قد يؤدي إلى تغيير جذري في ملكية المصرف، وإلى المساس بحقوق المودعين أو الدائنين أو المساهمين. لذلك يجب ألا يتحول إلى أداة ظالمة لإعادة توزيع الخسائر. وإذا كان لا بد من استخدامه، فيجب أن يكون ضمن قواعد واضحة، وبما ينسجم مع قانون الانتظام المالي واسترداد الودائع. فالـ *bail-in* ليس مجرد تقنية مالية، بل إجراء يمس الملكية والحقوق، ولذلك ينبغي التعامل معه بمسؤولية لا تترك مجالاً للاستتسائية أو الغموض.

سادساً، ضمان استمرارية المصارف القادرة.

الهدف من الإصلاح يجب أن يكون عودة القطاع المصرفي إلى دوره الطبيعي في تمويل الاقتصاد، لا إضعاف المصارف القادرة على النهوض. فإذا بقي المصرف السليم والقابل للاستمرار مهدداً بأعباء إضافية غير واضحة أو غير محدودة، أو بإعادة فتح مراكز قانونية بعد تسويتها، فلن يدخل إليه مستثمر جديد، ولن يثق به مودع جديد، ولن يستطيع المشاركة في تمويل الاقتصاد.

سابعاً، يجب أن يكون هناك انسجام بين قانون إصلاح المصارف وقانون الانتظام المالي واسترداد الودائع.

لا يمكن أن يعمل قانون في اتجاه، وقانون آخر في اتجاه معاكس. فإذا كان قانون استرداد الودائع يحدد آلية معينة لمعالجة الودائع وتوزيع الخسائر، فلا يجوز أن يفتح قانون إصلاح المصارف باباً موازياً لدعاوى واعتراضات وتعويضات قد تعطل التنفيذ وتغرق المحاكم والمصارف بنزاعات لا تنتهي.

في الخلاصة،

إصلاح المصارف لا يكون بتعليق الحقوق، ولا بتجاوز القضاء، ولا بإعفاء الدولة من مسؤوليتها، بل بإطار قانوني عادل وقابل للتنفيذ. فحق التقاضي ليس تفصيلاً إجرائياً، بل صمام أمان لأي إصلاح قابل للحياة. المطلوب قانون يوزع المسؤوليات بوضوح، ويحمي المودعين، ويحافظ على المصارف القادرة على النهوض، ويمنع تكرار الأزمة تحت عنوان معالجتها.

بقلم الأمين العام

الدكتور فادي خلف



ملاحظة : إن الافتتاحية التي يكتبها الأمين العام في النشرات الدورية لجمعية مصارف لبنان تمثل رأيه وتحليله الشخصي للمستجدات، دون أن تلزم بأي شكل من الأشكال الجمعية بمضمونها الذي يبقى على مسؤولية الأمين العام وحده.

التقرير الاقتصادي

أيار 2026

أولاً- الوضع الاقتصادي العام

الشيكات المتقاسة بالعملات الأجنبية ٩٢٣٠ شيكاً بقيمة تخطت الـ ١١٥ مليون دولار أميركي. وبذلك، يكون عدد الشيكات بالليرة قد ازداد بـ ١١٢٥٦ شيكاً وبمقدار ١٤٦٣٦ مليار ليرة في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٦ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٥، وكذلك ازداد عدد الشيكات بالعملات الأجنبية بـ ٢٧٠٦٣ شيكاً وبقيمة ٣٢١,٥ مليون دولار.

الشيكات المتقاسة

في أيار ٢٠٢٦، وبحسب المعطيات المتوافرة عن حركة مقاصة الشيكات بموجب التعميم ١٦٥ الذي يسمح بتبادل شيكات صادرة عن حسابات Fresh بالليرة اللبنانية وبالدولار الأميركي، بلغ عدد الشيكات المتقاسة بالليرة ٣٤١٥ شيكاً بقيمة ٤٦٢٥ مليار ليرة، وبلغ عدد

جدول رقم 1

تطور الشيكات المتقاسة والصادرة عن حسابات Fresh في الأشهر الخمسة الأولى من السنوات ٢٠٢٦-٢٠٢٤

2026	2025	2024	
			الشيكات بالليرة
17942	6686	2949	- العدد
27077	12441	4673	- القيمة (مليار ليرة)
1509	1861	1585	- متوسط قيمة الشيك (ملايين الليرات)
			الشيكات بالعملات الأجنبية
47864	20801	5840	- العدد
605,2	283,7	79,6	- القيمة (مليون دولار)
12645	13639	13629	- متوسط قيمة الشيك (دولار)

المصدر : مصرف لبنان

الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٥. وبلغت قيمة الشيكات المتقاسة بالعملات الأجنبية ٥٦ مليون دولار مقابل ٤٢ مليون دولار و٥٥ مليون دولار في الأشهر الثلاثة على التوالي، وانخفضت بنسبة ٥٠,٠٪ في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٦ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه.

أما بالنسبة لحركة مقاصة الشيكات الصادرة عن حسابات غير مصنفة Fresh، بلغت قيمة الشيكات المتقاسة بالليرة اللبنانية ٥٤٨٩ مليار ليرة في أيار ٢٠٢٦ مقابل ٥٢٠٨ مليارات ليرة في الشهر الذي سبق و٤٤٥٤ مليار ليرة في أيار ٢٠٢٥، وارتفعت بنسبة ١٣,٥٪ في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٦ بالمقارنة مع

جدول رقم 2

تطور الشيكات المتقاصّة الصادرة عن حسابات غير مصنّفة Fresh في الأشهر الخمسة الأولى من السنوات 2026-2023

2026	2025	2024	2023	
				الشيكات بالليرة
28	45	83	172	- العدد (آلاف)
27296	24046	32076	22667	- القيمة (مليار ليرة)
974857	534356	386458	131785	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
				الشيكات بالعملات الأجنبية
5	5	9	61	- العدد (آلاف)
176	352	681	1943	- القيمة (مليون دولار)
35200	70400	75667	31852	- متوسط قيمة الشيك (دولار)

المصدر : مصرف لبنان

المركز الأول وشكّلت حصّتها ٢٣,٧٪ من المجموع، تلتها المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات وبلغت حصّتها ١٦,٤٪، ثمّ منتجات الصناعة الكيماوية (٩,٣٪)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (٨,٦٪)، ثمّ معدّات النقل (٦,٦٪). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الثلث الأول من العام ٢٠٢٦، حلّت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها ١٢,٣٪ من مجموع الواردات، لتأتي بعدها سويسرا (٨,٧٪)، ثمّ اليونان (٧,٢٪)، فالإمارات العربية المتحدة (٦,٨٪)، ثمّ مصر (٦,٧٪).

حركة الاستيراد

في نيسان ٢٠٢٦، بلغت قيمة الواردات السلعية ١٦٥٦ مليون دولار مقابل ١٦٢٣ مليون دولار في الشهر الذي سبق و١٩٤٢ مليون دولار في نيسان ٢٠٢٥. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد ازدادت بنسبة ١١,٣٪ في الثلث الأول من العام ٢٠٢٦ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه، في حين تراجعت الكمّيات المستوردة المقاسة بالأطنان بنسبة ١٢,٤٪ في الفترة المذكورة. وتوزّعت الواردات السلعية في الثلث الأول من العام ٢٠٢٦ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المنتجات المعدنية (النفطية)

جدول رقم 3

الواردات السلعية في الثلث الأول من السنوات 2026-2023

نسبة التغيّر	2026	2025	2024	2023	
%، 2026-2025					
11,3+	7036	6319	5462	5666	الواردات السلعية (مليون دولار)
12,4-	4453	5086	3843	3593	الواردات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في نيسان ٢٠٢٦، بلغت قيمة الصادرات السلعية ٣٠٨ ملايين دولار، مقابل ٢٠٥ ملايين دولار في الشهر الذي سبقه و٢٦٢ مليون دولار في نيسان ٢٠٢٥. وتراجعت قيمة الصادرات السلعية بنسبة ٢١,٦% في الثلث الأول من العام ٢٠٢٦ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه، كما تراجعت الكميات المصدرة بنسبة ٢١,٢% في الفترة المذكورة.

وتوزعت الصادرات السلعية في الثلث الأول من العام ٢٠٢٦ بحسب نوعها كالآتي: احتلت المعادن الثمينة

من ذهب والماس ومجوهرات المركز الأول وبلغت حصتها ٢٣,٦% من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (١٧,٧%)، فمنتجات صناعة الأغذية (١٤,٤%)، ثم الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (١١,٩%)، فمنتجات الصناعة الكيماوية (١٠,٨%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الثلث الأول من العام ٢٠٢٦، نذكر: الإمارات العربية المتحدة التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها ١٣,٠% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها سويسرا (٩,٥%)، ثم تركيا (٨,٥%)، فسوريا (٦,١%)، فالولايات المتحدة الأمريكية (٤,٩%).

جدول رقم 4

الصادرات السلعية في الثلث الأول من السنوات 2026-2023

نسبة التغير 2026-2025 %	2026	2025	2024	2023	
21,6-	938	1197	982	922	الصادرات السلعية (مليون دولار)
21,2-	475	603	498	524	الصادرات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في نيسان ٢٠٢٦، بلغ عجز الميزان التجاري ١٣٤٨ مليون دولار مقابل عجز قدره ١٤١٨ مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة ١٦٨٠ مليون دولار في نيسان ٢٠٢٥. وارتفع عجز الميزان التجاري إلى ٦٠٩٨ مليون دولار في الثلث الأول من العام ٢٠٢٦ مقابل عجز قدره ٥١٢٢ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٥.

- في أيار ٢٠٢٦، تراجعت الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بحوالي ٩٦٩ مليون دولار، نتيجة تراجع صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان بحوالي ٩٧٠ مليون دولار مقابل ارتفاع صافي الموجودات الخارجية لدى المصارف والمؤسسات المالية بحوالي مليون دولار. وكانت الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب قد ارتفعت بحوالي ٨١٦ مليون دولار في نيسان ٢٠٢٦، وبحوالي ٣٠١ مليون دولار في أيار ٢٠٢٥.

أما الموجودات الخارجية الصافية دون الذهب، فقد ارتفعت بحوالي ١٧ مليون دولار في شهر أيار ٢٠٢٦، وبحوالي ١٦٦ مليون دولار في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٦ مقابل ارتفاعها بحوالي ١٨٥٧ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٥.

قطاع البناء

- في نيسان ٢٠٢٦، بلغت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال حوالي ٥٩٠ ألف متر مربع (م٢)، مقابل ٤٤٢ ألف م٢ في الشهر الذي سبق و٦١٨ ألف م٢ في نيسان ٢٠٢٥. وازدادت هذه المساحات بنسبة ٩,٦% في الثلث الأول من العام ٢٠٢٦ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٥.

جدول رقم 5

مساحات البناء المرخص بها في الثلث الأول من السنوات 2026-2023

2026	2025	2024	2023
2576	2351	1979	1526

(مساحات البناء الإجمالية (ألف م2)

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

قطاع النقل الجوي

في أيار ٢٠٢٦، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي ٣٠٣١ رحلة، كما بلغ عدد الركاب القادمين ١٨٥٩٤٢ شخصاً وعدد المغادرين ١٥٢٨٣٠ شخصاً وعدد الركاب العابرين ٢١٨ شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة ٢٨٧٤ طناً مقابل ١١٠١ طناً للبضائع المشحونة. وفي الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٦ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٥، تراجعت كل من حركة القادمين بنسبة ٤٠,٢٪، وحركة المغادرين بنسبة ٢٧,٧٪، وعدد الرحلات بنسبة ٢٦,١٪، وحركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة ٢٤,٤٪، وبالطبع نتج هذا التراجع عن الحرب الإقليمية الدائرة منذ نهاية شباط ٢٠٢٦.

- في أيار ٢٠٢٦، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري ١٥٧٣,٦ مليار ليرة مقابل ١٨٣٩,٧ ملياراً في الشهر الذي سبق و٢٢٨٧,٦ مليار ليرة في أيار ٢٠٢٥، لتتخفّف بذلك بنسبة ٧,٧٪ في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٦ مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق.
- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت ١٨٥ ألف طن في شباط ٢٠٢٦ مقابل ١٦٤ ألف طن في الشهر الذي سبقه و١٥٩ ألف طن في شباط ٢٠٢٥. وبذلك تكون هذه الكمّيات قد سجّلت انخفاضاً نسبته ١٦,٦٪ في الشهرين الأولين من العام ٢٠٢٦ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه.

جدول رقم 6

حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصة الميديل ايسيت منها في الأشهر الخمسة الأولى من العاويين 2026-2025

التغير، %	2026	2025
26,1-	14443	19552
50,7	50,1	
40,2-	753921	1260997
50,6	49,2	
27,7-	830155	1148334
53,2	51,1	
-	1450	287
24,4-	19961	26386
33,9	28,4	

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

١٦٢٤٨ مستوعباً. وفي الثلث الأول من العام ٢٠٢٦ وبالمقارنة مع الثلث ذاته من العام ٢٠٢٥، ازداد كل من عدد المستوعبات المفرغة بنسبة ٧,٢٪، وحجم البضائع المفرغة بنسبة ٤,٣٪، في حين تراجع عدد البواخر التي

في نيسان ٢٠٢٦، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت ١١٢ باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه ٤٧٤٩٢٧ طناً والمشحونة ٥٥٥١٧ طناً، وعدد المستوعبات المفرغة

دخلت المرفأ بنسبة ١١,٤٪ وحجم البضائع المشحونة بنسبة ٣,٩٪.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في أيار ٢٠٢٦، ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي بنسبة ٠,٤٨٪ قياساً على الشهر الذي سبق، فيما ارتفع بنسبة ١٩,٠٤٪ قياساً على أيار ٢٠٢٥، حيث سجّلت جميع بنود المؤشر، باستثناء الاتصالات، ارتفاعاً بنسب متفاوتة. وجاءت الزيادة الأبرز في كلّ من بند الاستجمام والتسليّة والثقافة ثم النقل فالتعليم والمسكن والمواد الغذائية والمشروبات غير الروحية.

بورصة بيروت

في أيار ٢٠٢٦، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق بيروت ٢٢٨٥٥٥ سهماً بقيمة تداول إجمالية قدرها ٥,٥ ملايين

دولار مقابل تداول ٣٢٦٠٥٨ سهماً بقيمة إجمالية قدرها ١٧,٥ مليون دولار في الشهر الذي سبق (٢٣٩٨٩٦٦ سهماً متداولاً بقيمة ٤٨,١ مليون دولار في أيار ٢٠٢٥). على صعيد آخر، بلغت الرسملة السوقية ١٧٩١٦ مليون دولار في نهاية أيار ٢٠٢٦ مقابل ١٨٤٤٣ مليون دولار في نهاية نيسان الماضي (٢٠٦٤٤ مليون دولار في نهاية أيار ٢٠٢٥). وفي أيار ٢٠٢٦، استحوذت شركة سوليدير بـ ٨٨,٦٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة و«ب» بحوالي ٨٨,٦٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، تلاها القطاع المصرفي بنسبة قاربت ١٠,١٪، فالقطاع الصناعي بنسبة ١,٣٪.

وعند مقارنة حركة البورصة في الأشهر الخمسة الأولى من العاميّن ٢٠٢٥ و ٢٠٢٦ يتبيّن الآتي:

- انخفاض عدد الأسهم المتداولة من ٧,٨ ملايين سهم إلى ٣,٥ ملايين.

- انخفاض قيمة التداول من ١٢٩,٦ مليون دولار إلى ١٢٣,٧ مليوناً.

الملحق الإحصائي الوضع الاقتصادي العام

تبادل لبنان التجاري مع الخارج في الثلث الأول من العام 2026

الواردات السلعية			الصادرات السلعية		
البلد	القيمة (مليون د.أ.)	النسبة (%)	البلد	القيمة (مليون د.أ.)	النسبة (%)
الصين	868	12.3	الإمارات العربية المتحدة	122	13.0
سويسرا	612	8.7	سويسرا	89	9.5
اليونان	509	7.2	تركيا	80	8.5
الإمارات العربية المتحدة	476	6.8	سورية	57	6.1
مصر	472	6.7	الولايات المتحدة الأمريكية	46	4.9
المملكة العربية السعودية	457	6.5	العراق	42	4.5
إيطاليا	418	5.9	الأردن	41	4.4
الولايات المتحدة الأمريكية	365	5.2	مصر	37	3.9
تركيا	286	4.1	ساحل العاج	23	2.5
ألمانيا	258	3.7	ألمانيا	22	2.3
البرازيل	177	2.5	جمهورية كوريا	20	2.1
فرنسا	159	2.3	إيطاليا	20	2.1
المملكة المتحدة	110	1.6	كونغو	17	1.8
الهند	106	1.5	الصين	16	1.7
أوكرانيا	100	1.4	اليونان	16	1.7
اليابان	97	1.4	قطر	16	1.7
دول أخرى	1565	22.2	دول أخرى	274	29.2
مجموع الواردات السلعية	7035	100.0	مجموع الصادرات السلعية	938	100.0

المصدر: إدارة الجمارك

تغيّر صافي الموجودات الخارجية في القطاع المالي
(مليون دولار)

الشهر/العام	2021	2022	2023	2024	2025			2026		
					مصرف لبنان*	المصارف والمؤسسات المالية**	المجموع	مصرف لبنان*	المصارف والمؤسسات المالية**	المجموع
كانون الثاني	(410.6)	(353.0)	(461.5)	(111.0)	1925.0	283.4	2208.3	5542.2	202.5	5744.7
شباط	(340.6)	(601.8)	2099.7	89.6	753.1	166.0	919.1	1817.9	142.9	1960.8
آذار	(95.9)	(518.5)	(463.5)	1629.9	2150.0	90.9	2240.9	(5969.0)	(70.0)	(6038.9)
نيسان	(546.0)	(229.4)	62.3	1160.7	2207.8	266.3	2474.2	482.2	334.3	816.4
أيار	(180.7)	(402.3)	(5.6)	471.0	217.8	83.0	300.8	(969.6)	0.9	(968.7)
حزيران	(238.3)	(474.1)	(88.2)	(536.0)	102.1	250.1	352.2			
تموز	38.7	(207.7)	(217.2)	1131.5	339.4	85.4	424.8			
أب	(592.8)	(314.3)	145.1	1271.1	1205.4	(55.8)	1149.5			
أيلول	784.6	48.5	470.2	1358.2	3781.0	43.8	3824.8			
تشرين الأول	(154.4)	192.8	(81.2)	1748.8	1892.7	41.6	1934.3			
تشرين الثاني	159.9	(354.4)	185.6	(984.4)	1435.5	64.7	1500.1			
كانون الأول	(384.4)	17.1	591.3	(789.5)	2015.9	215.7	2231.6			
المجموع العام	(1960.5)	(3197.1)	2237.0	6439.9	18025.7	1535.1	19560.7	903.7	610.6	1514.2

المصدر : مصرف لبنان

* تعكس التغيرات في صافي الموجودات الخارجية لمصرف لبنان الارتفاع/الانخفاض في قيمة الذهب.
ملاحظة عامة: لم تعد مقارنة التغير في الموجودات الخارجية الصافية في العام ٢٠٢٤ مع الأعوام السابقة صالحة بعد أن أدخل مصرف لبنان في احتساب الموجودات الخارجية لديه الذهب بدءاً من كانون الثاني ٢٠٢٤ فيما استثنى سندات اليوروبندز والتسليفات بالعملة الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية.

مساحات البناء (م²)
نيسان 2025 - نيسان 2026

المحافظات	نيسان 25	النسبة (%)	نيسان 26	النسبة (%)
بيروت	13701	2.22	23650	4.01
جبل لبنان	277979	44.98	294014	49.82
البقاع	64653	10.46	41721	7.07
الشمال (1)	1902	0.31	4546	0.77
الشمال (2)	96455	15.61	179917	30.48
الجنوب	102448	16.58	41285	6.99
النبطية	60814	9.84	5078	0.86
المجموع	617952	100.00	590211	100.00

المصدر : نقابتا المهندسين في بيروت والشمال.

حركة مطار بيروت الدولي
أيار ٢٠٢٥ - أيار ٢٠٢٦

الشهر	الطائرات			الركاب				المجموع العام	البضائع (طن)		
	هبوط	إقلاع	المجموع	وصول	مغادرة	المجموع	مرور		استيراد	تصدير	المجموع
أيار 25	2304	2303	4607	299700	260322	560022	77	560099	4625	1856	6481
أيار 26	1517	1514	3031	185942	152830	338772	218	338990	2874	1101	3975
التغير %	-34.2	-34.3	-34.2	-38.0	-41.3	-39.5	183.1	-39.5	-37.9	-40.7	-38.7

المصدر : مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت
نيسان ٢٠٢٥ - نيسان ٢٠٢٦

النسبة المئوية للتغير %	نيسان 2026	نيسان 2025	
0.9	112	111	عدد البواخر
2.0	474927	465528	البضائع المفرغة (طن)
-7.2	55517	59828	البضائع المشحونة (طن)
-10.9	16248	18245	المستوعبات المفرغة
62.0	8140	5025	عدد السيارات المستوردة

المصدر : إدارة واستثمار مرفأ بيروت

ثانياً - التطورات في المالية العامة والدين العام

في الفصل الأول من العام ٢٠٢٦، بلغ الفائض العام الإجمالي ٤٢٠٢٢ مليار ليرة (٤٧٠ مليون دولار) وبلغ الفائض الأولي ٤٤٤٥٢ مليار ليرة (حوالي ٤٩٦ مليون دولار). وقد جاء ارتفاع المقبوضات الإجمالية بنسبة تفوق بقليل نسبة زيادة المدفوعات الإجمالية عند مقارنة أرقام الفصل الأول من العام ٢٠٢٦ مع الفصل الأول من العام ٢٠٢٥.

بلغ مجموع الإيرادات العامة ١٤٣٦٩٨ مليار ليرة (١,٦ مليار دولار) في الفصل الأول من العام ٢٠٢٦ مقابل ٩٧٤٠٤ مليارات ليرة (١,١ مليار دولار) في الفصل الأول من العام الذي سبق، أي بزيادة نسبتها ٤٧,٥٪. ونتج التحسّن من ارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة ٤٣,٦٪ والإيرادات غير الضريبية بنسبة ٧٦,٣٪.

والإيرادات الأخرى مع مقبوضات الخزينة بنسبة ٤٤,٥٪. واستحوذت الضرائب غير المباشرة على التجارة الخارجية والاستهلاك الداخلي حوالي ٩١٪ من الإيرادات الضريبية في الفصل الأول من العام ٢٠٢٦.

يُذكر أنه منذ مطلع العام ٢٠٢٦، تم تطبيق رسوم إضافية على البنزين (٣٠٠ ألف ليرة على كلّ صفيحة) ورسوم على المشروبات الروحية بهدف تأمين مصادر تمويل الزيادات التي كان منوي منحها لموظفي القطاع العام بموجب المرسوم رقم ٢ الصادر عن مجلس الوزراء بتاريخ ١٦ شباط ٢٠٢٦. وساهمت أيضاً في تعزيز الإيرادات في الفصل الأول من العام ٢٠٢٦ ضريبة الـ TVA المسبقة بنسبة ٣٪ بموجب قانون موازنة العام ٢٠٢٦. علماً أنّ ثمة تراجعاً سُجل على بعض مصادر الإيرادات بفعل الحرب في شهر آذار ٢٠٢٦ قياساً على آذار ٢٠٢٥.

جدول رقم ١

المالية العامة في الفصل الأول من العامين ٢٠٢٥ و ٢٠٢٦ (المبالغ بمليارات الليرات اللبنانية)

الفصل الأول 2026	الفصل الأول 2025	
143698	97404	الإيرادات العامة
70250	48915	الإيرادات الضريبية
40260	29079	منها: الرسوم الداخلية على السلع والخدمات
6402	5524	الضريبة على الأملاك
23587	14313	الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية
18573	10533	الإيرادات غير الضريبية
16420	8897	منها: حاصلات إدارات ومؤسسات عامة/أملاك الدولة
54875	37956	إيرادات أخرى + مقبوضات الخزينة
101652	69386	المدفوعات الإجمالية
57646	40976	منها: المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها والمنافع الاجتماعية
2406	3468	خدمة الدين العام
10673	5013	النفقات الاستثمارية
18558	10331	مدفوعات الخزينة + سلفات خزينة
42022	28018	الرصيد الإجمالي
44452	31486	الرصيد الأولي

المصدر: وزارة المالية

الفصل الأول من العام ٢٠٢٥، انخفضت خدمة الدين العام إلى ٢٤٠٦ مليارات ليرة مقابل ٣٤٦٨ مليار ليرة في الفترتين على التوالي، علماً أنّ هذا المبلغ لا يشمل الفوائد والمتأخرات على سندات اليوروبندز والتي توقّف دفعها في آذار ٢٠٢٠.

وبلغ مجموع الإنفاق العام ١٠١٦٥٢ مليار ليرة (١,١ مليار دولار) في الفصل الأول من العام ٢٠٢٦ مقابل ٦٩٣٨٦ مليار ليرة (٠,٨ مليار دولار) في الفصل الأول من العام ٢٠٢٥، أي بزيادة نسبتها ٤٦,٥٪. في حين ازدادت النفقات الأولية إلى ٩٩٢٤٦ مليار ليرة في الفصل الأول من العام ٢٠٢٦ مقابل ٦٥٩١٨ مليار ليرة في

مقابل استحقاقات سندات من الفئات المختلفة، وقد بلغت الاستحقاقات حوالي ٥٦٥٥ مليار ليرة في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٢٦.

في نهاية أيار ٢٠٢٦، بلغت حصة السندات من فئة ١٠ سنوات حوالي ٦٠,١٪ من مجموع المحفظة، تلتها السندات من فئة ٧ سنوات (٢١٪) والسندات من فئة ٥ سنوات (حوالي ٨,٣٪).

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية
في أيار ٢٠٢٦، واصلت القيمة الاسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة تراجعها وبلغت ٤٣٨٩٢ مليار ليرة في نهاية الشهر المذكور مقابل ٤٣٨٩٠ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و٤٧٨٤٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥. ويعود الانخفاض المتواصل إلى التوقف عن إصدار أي من فئات السندات منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ بموجب قرار من وزارة المالية،

جدول رقم ٢ توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

المجموع	180 شهوراً	120 شهوراً	84 شهوراً	60 شهوراً	36 شهوراً	
100,00	2,96	58,32	21,96	9,86	6,90	ك 1 2025
100,00	3,23	61,15	20,24	8,31	7,07	نيسان 2026
100,00	3,36	60,06	20,97	8,26	7,35	أيار 2026

المصدر: بيانات مصرف لبنان

الملحق الإحصائي
التطورات في الدين العام

توزيع سندات الخزينة حسب المكتتبين
(نهاية الفترة - مليار ليرة)

البيان	ك22-22	النسبة (%)	ك22-12	النسبة (%)	ك23-23	النسبة (%)
المصارف	18850	20.7	15317	16.8	15303	16.7
مصرف لبنان	58255	64.0	57403	63.1	57022	62.3
المؤسسات المالية	428	0.5	625	0.7	610	0.7
المؤسسات العامة	12869	14.1	17153	18.9	17905	19.6
الجمهور	571	0.6	413	0.5	699	0.8
المجموع	90973	100.0	90911	100.0	91539	100.0

المصدر : مصرف لبنان

الدين العام في نهاية الفترة
(بليار ليرة)

الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية (بليار ل.ل.)	ك21-21	النسبة (%)	ك22-22	النسبة (%)	ك22-12	النسبة (%)	ك23-23	النسبة (%)
مصرف لبنان	58002	62.2	58255	63.8	57403	63.0	57022	62.1
قروض	0		0		0		0	
سندات خزينة	58002		58255		57403		57022	
المصارف	21200	22.7	19155	21.0	15575	17.1	15559	16.9
سندات خزينة	20900		18850		15317		15303	
قروض للمؤسسات العامة	300		305		258		256	
آخرون (سندات)	14045	15.1	13868	15.2	18191	20.0	19214	20.9
الجمهور	581		571		413		699	
المؤسسات العامة	13021		12869		17153		17905	
المؤسسات المالية	443		428		625		610	
الدين المحرر بالعملة الاجنبية (مليون دولار أمريكي)	38515	100.0	38754	100.0	41337	100.0	41573	100.0
مؤسسات التنمية والحكومات	1962	5.1	1979	5.1	2062	5.0	2062	5.0
غيرها	36553	94.9	36774	94.9	39275	95.0	39512	95.0
ودائع القطاع العام (بليار ليرة)	19238		17944		26445		28707	

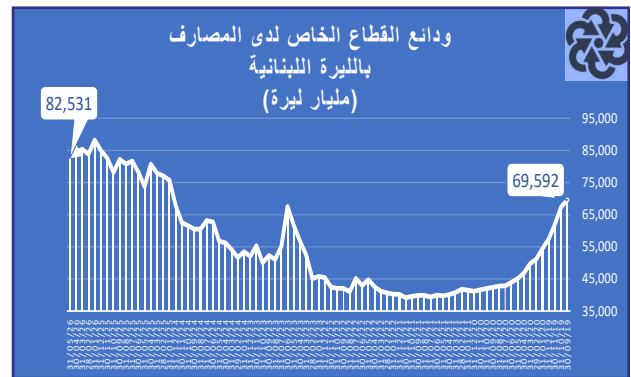
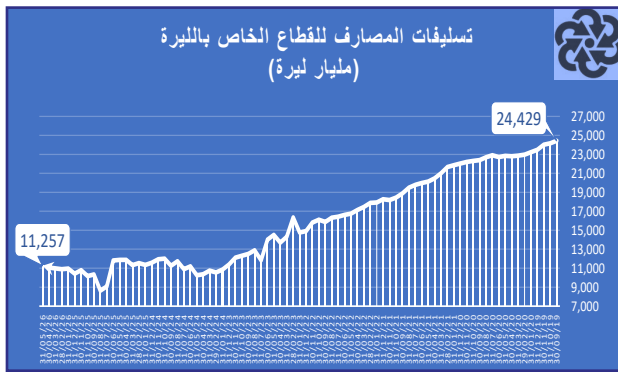
المصدر : مصرف لبنان

ثالثاً: التطورات المصرفية والنقدية

• الودائع والتسليفات بالليرة

تراجعت وودائع القطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ٨٢٥٣١ مليار ليرة في نهاية أيار ٢٠٢٦، مقابل ٨٤٧٩٧ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٦ و ٨٤٩٧٣ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥. في حين ارتفعت التسليفات الممنوحة من المصارف

للقطاع الخاص بالليرة قليلاً إلى ١١٢٥٧ مليار ليرة في نهاية أيار ٢٠٢٦ مقابل ١١٠٧٢ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٦ و ١٠٤٢٢ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥. وتُذكر بأن هذه التسليفات عرفت منحى تراجعياً واضحاً منذ بداية الأزمة، مع حصول بعض الزيادات من وقت إلى آخر عند ارتفاع الطلب لتمويل نفقات تشغيلية أو لتسديد مستحقات بالليرة.



• الكتلة النقدية بالليرة

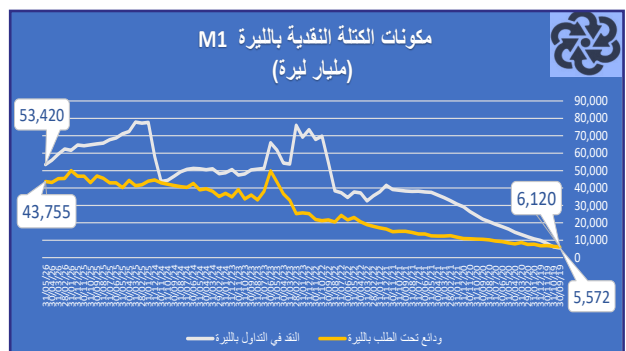
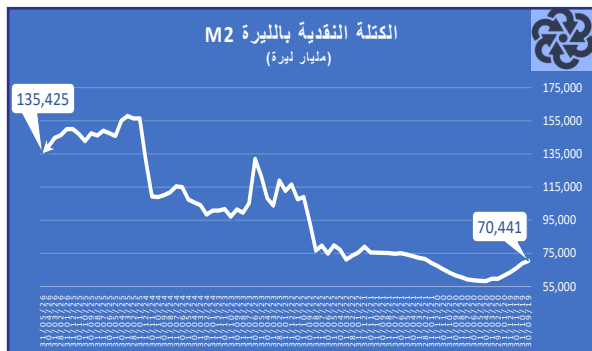
تراجعت قيمة النقد في التداول بالليرة، أحد أبرز مكونات الكتلة النقدية بالليرة M2، إلى ٥٣٤٢٠ مليار ليرة في نهاية أيار ٢٠٢٦، مقابل ٥٥٩٠٦ مليارات ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و ٦٤٧١١ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥.

كما تراجعت الكتلة النقدية بالليرة M2، والتي تتضمن النقد في التداول والودائع تحت الطلب والودائع الادخارية العائدة للقطاع الخاص المقيم لدى الجهاز المصرفي، إلى ١٣٥٤٢٥ مليار ليرة في نهاية أيار ٢٠٢٦ مقابل ١٣٩٥٨٥ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٦ و ١٥٠٠٣٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥.

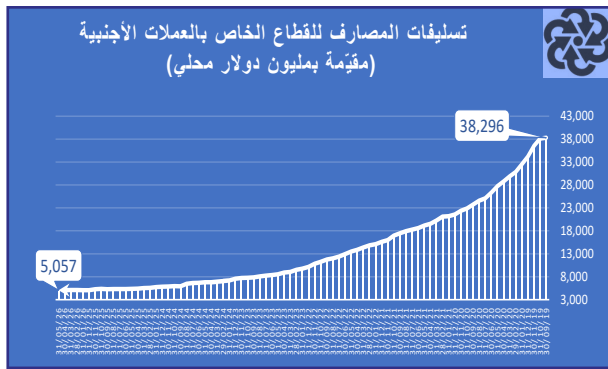
وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة قد بلغت ١٣,٦٪ في نهاية أيار ٢٠٢٦، مقابل ١٣,١٪ في نهاية الشهر الذي سبقه. أما استعمالات باقي الودائع بالليرة (غير التسليف للقطاع الخاص)، فهي تتوزع بين سندات خزينة وإيداعات لدى مصرف لبنان بالليرة.

• وبقيت محفظة المصارف التجارية من سندات

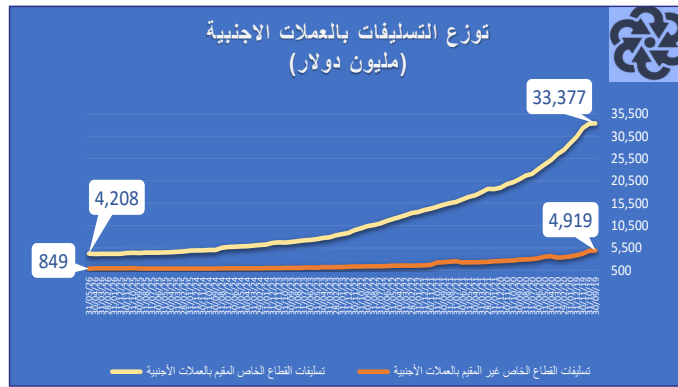
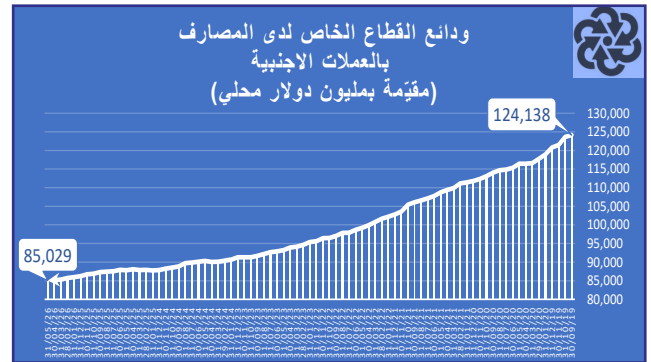
الخزينة بالليرة شبه مستقرة بحيث بلغت ٧٣٩٨ مليار ليرة في نهاية أيار ٢٠٢٦، مقابل ٧٣٧٨ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٦ و ٧٣٥٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥.



من جهتها، بلغت التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص بالعملة الأجنبية حوالي ٥,٠٦ مليارات دولار في نهاية أيار ٢٠٢٦، وتوزعت بين حوالي ٤,٢١ مليارات دولار للقطاع الخاص المقيم وحوالي ٠,٨٥ مليار دولار للقطاع الخاص غير المقيم، مقابل ٥,٠٧ مليارات دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٦ و٥,٠٨ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥.



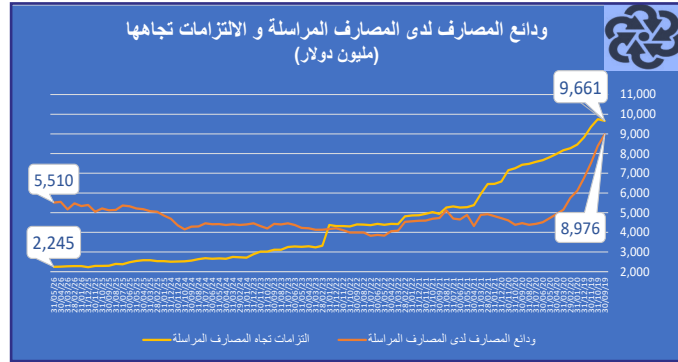
• **الودائع والتسليفات بالعملة الأجنبية**
تراجعت وداائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية لدى المصارف إلى حوالي ٨٥,٠ مليار دولار في نهاية أيار ٢٠٢٦، مقابل ٨٥,٢ مليار دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٦ و٨٦,٢ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥، مع العلم أنّها تتضمّن وداائع الـ Fresh.



• **بقيت وداائع المصارف لدى المصارف المراسلة مستقرّة**
على حوالي ٥,٥ مليارات دولار في نهاية أيار ٢٠٢٦، شأنها في نهاية الشهر الذي سبقه، في حين تراجعت التزامات المصارف تجاه مؤسسات مالية غير مقيمة على نحو بسيط إلى ٢,٢ مليار دولار في نهاية أيار ٢٠٢٦، مقابل ٢,٣ مليار دولار في نهاية الشهر الذي سبقه.

وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالعملة الأجنبية إلى الودائع بالعملة الأجنبية قد بلغت ٥,٩٪ في نهاية أيار ٢٠٢٦، مقابل ٦,٠٪ في نهاية الشهر الذي سبقه.

• **استقرّت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالعملة الأجنبية، صافية من المؤنات، على حوالي ٢,٢ مليار دولار في نهاية أيار ٢٠٢٦ كما في نهاية نيسان ٢٠٢٦، مقابل ٢,٣ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥.**



أيار ٢٠٢٦، مقابل ٧٦,٠ مليار دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٦ و ٧٧,٤ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥.

• تراجعت ودائع المصارف التجارية بالليرة والعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان الصافية من الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) إلى ٧٥,٧ مليار دولار في نهاية



الشهر الذي سبقه و ٤,٩ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥.

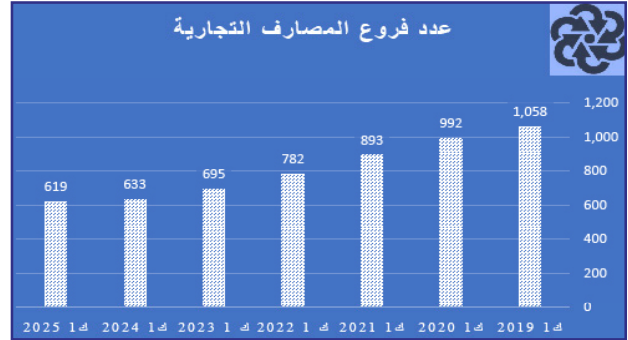
• بلغت حسابات رأس المال حوالي ٥,٠ مليارات دولار في نهاية أيار ٢٠٢٦، مقابل ٤,٨ مليارات دولار في نهاية



تراجع عدد فروع المصارف التجارية داخل لبنان إلى ٦١٩ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٥ (آخر المعطيات المتوافرة) مقابل ٦٣٣ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٤ و ٦٩٥ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٣، وبلغ عدد العاملين في القطاع المصرفي بحسب آخر المعطيات المتوافرة ١٢٦٨٤ موظفاً في نهاية العام ٢٠٢٥ (وهو رقم قابل للتعديل).

• بلغت القيم الثابتة المادية حوالي ٢,٤ مليار دولار في نهاية أيار ٢٠٢٦، مقابل ٢,٣ مليار دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٦ و ٢,٥ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥.

• عدد فروع المصارف التجارية وعدد العاملين في القطاع المصرفي



المصدر : مصرف لبنان

الفوائد المصرفية على الليرة

في أيار ٢٠٢٦، انخفض متوسط الفائدة على الودائع بالليرة اللبنانية إلى ٣,٧٦٪ مقابل ٣,٩٩٪ في الشهر الذي سبق (٢,٠٨٪ في أيار ٢٠٢٥)، كما انخفض متوسط الفائدة على التسليفات بالليرة إلى ٨,٣٥٪ في أيار ٢٠٢٦ مقابل ٨,٤٣٪ في الشهر الذي سبق (٩,٢٦٪ في أيار ٢٠٢٥).

على صعيد معدل فائدة القروض بين المصارف (Interbank rate on call) بالليرة، فقد بلغ ١٤٠٪ بالحد الأقصى في أيار ٢٠٢٦، وبلغ المعدل الشهري المثلث ٨٤,٢٨٪ مقابل ٤٤,٣٥٪ في الشهر الذي سبق و٦١,٢٧٪ في أيار ٢٠٢٥. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

معدلات الفوائد

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية
في نهاية أيار ٢٠٢٦، انخفضت الفائدة المثقلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية إلى ٦,٦٠٪ مقابل ٦,٦٣٪ في نهاية الشهر الذي سبق (٦,٧٠٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥). وفي نهاية أيار ٢٠٢٦، استقرّ متوسط عمر المحفظة على ٨٠٨ أيام (٢,٢٢ سنة) شأنه في نهاية نيسان الماضي مقابل ٨٥٨ يوماً (٢,٣٦ سنة) في نهاية العام ٢٠٢٥.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شباط ٢٠٢٠ (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة عن توقفها عن دفع جميع سندات اليوروبون्डز)، بلغ معدل الفائدة المثقلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds) ٧,٣٨٪ وبلغ متوسط عمر المحفظة ٧,٨٤ سنوات.

جدول رقم 1 تطور الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

أيار 2026	نيسان 2026	أيار 2025	
3,76	3,99	2,08	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
8,35	8,43	9,26	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة
84,28	44,35	61,27	المعدل المثقل للقروض بين المصارف

المصدر : مصرف لبنان

أيار ٢٠٢٦ مقابل ٤,١٣٪ في الشهر الذي سبق (٥,٥٣٪ في أيار ٢٠٢٥).
ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

الفوائد المصرفية على الدولار
في أيار ٢٠٢٦، انخفض قليلاً متوسط الفائدة على الودائع بالدولار لدى المصارف في لبنان إلى ٠,٠٩٪ مقابل ٠,١١٪ في الشهر الذي سبق (٠,١٠٪ في أيار ٢٠٢٥)، فيما ارتفع متوسط الفائدة على التسليفات بالدولار إلى ٤,٢٧٪ في

جدول رقم 2 تطور الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

أيار 2026	نيسان 2026	أيار 2025	
0,09	0,11	0,10	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
4,27	4,13	5,53	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة

المصدر: مصرف لبنان

باتت تتضمن الذهب والأوراق المالية الأجنبية التي يحتفظ بها، والعملات الأجنبية والودائع لدى المصارف المراسلة والمنظمات الدولية، فيما لا تتضمن موجوداته الخارجية كما أوردتها محفظته من سندات اليوروبندز المُصدرة من قبل الدولة اللبنانية، كما لا تشمل القروض الممنوحة بالعملات الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية المقيمة.

موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية
في نهاية أيار ٢٠٢٦، بلغت موجودات مصرف لبنان الخارجية ٥٣,٣ مليار دولار مقابل ٥٤,٣ مليار دولار في نهاية الشهر الذي سبق ٤١,٦ مليار دولار في نهاية أيار ٢٠٢٥.

يُذكر أن المصرف المركزي أدخل منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ تعديلاً على احتساب موجوداته الخارجية بحيث

جدول رقم 3 موجودات مصرف لبنان الخارجية القيمة بهلايين الدولارات، نهاية الفترة

أيار 2026	نيسان 2026	ك 1 2025	أيار 2025	
41723	42708	40375	30389	الذهب
6699	5961	7739	10961	العملات الأجنبية
4873	5595	4280	271	الأوراق المالية الأجنبية
53294	54264	52394	41620	المجموع

المصدر: مصرف لبنان



الملحق الإحصائي

التطورات المصرفية والنقدية

الميزانية المجهّنة للمصارف التجارية كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	أيار 25	ك 25	نيسان 26	أيار 26
الموجودات				
الموفورات				
- أوراق نقدية	7080094	6934779	6805600	6783106
- ودائع لدى مصرف لبنان	7073405	6928481	6799785	6777320
ديون على القطاع الخاص المقيم	412756	382503	380578	387725
- بالليرات اللبنانية	11742	10280	10930	11110
- بالعملات الأجنبية	401013	372223	369648	376615
ديون على القطاع العام	210644	217270	201468	201196
منها: سندات بالليرة	8491	7357	7378	7398
سندات بالعملات	200496	208690	192872	192588
ديون مختلفة	1658	1224	1218	1210
موجودات خارجية	933314	992180	1041101	1038018
- قروض على غير المقيمين	79173	82860	84395	76119
- قروض على مصارف غير مقيمة	466241	482636	496653	493161
- موجودات خارجية أخرى	223170	249073	252519	256199
نقد وودائع لدى مصارف مركزية غير مقيمة	60547	51071	74347	74057
محفظة الأوراق المالية للقطاع الخاص غير المقيم	104182	126539	133188	138482
القيم الثابتة	230849	353195	339710	347625
محفظة القطاع الخاص من الأوراق المالية	255644	261458	228184	227330
موجودات غير مصنفة	20901	14723	18069	17887
المجموع	9144201	9156108	9014710	9002886
المطلوبات				
ودائع القطاع الخاص المقيم	6032876	5887261	5800980	5788273
- ودائع بالليرة	69642	81724	81178	78977
- ودائع بالعملات الأجنبية	5963234	5805537	5719802	5709296
ودائع القطاع العام	64800	68188	58931	57582
ودائع القطاع الخاص غير المقيم	1898356	1916235	1906622	1904335
- بالليرات اللبنانية	4084	3248	3619	3554
- بالعملات الأجنبية	1894273	1912987	1903003	1900781
التزامات تجاه المصارف غير المقيمة	227861	199450	201460	200943
سندات دين	31183	31775	28938	25833
ألاموال الخاصة	363014	440538	427257	446671
- أموال خاصة أساسية	330946	402452	386795	406151
- أموال خاصة مساندة	32068	38087	40461	40520
مطلوبات غير مصنفة	526112	612662	590522	579249
المجموع	9144201	9156108	9014710	9002886

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكوّنات الميزانية المحزّرة بالدولار الأمريكي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

وضعية مصرف لبنان
كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	أيار 25	كانون الثاني 25	أيار 26
الموجودات			
الموجودات الخارجية :	3700788	4306173	4333734
- ذهب	2719782	3613517	3734199
(مقيم بملايين د.أ)	(30389)	(40374)	(41723)
- عملات أجنبية*	981006	692656	599535
(مقيمة بملايين د.أ)	(10961)	(7739)	(6699)
ديون على القطاع الخاص	363	324	288
سلفات للمصارف التجارية	39800	38749	38084
سلفات لمصارف متخصصة ومؤسسات مالية	989	959	923
سلفات للقطاع العام	1486745	1486943	1486745
فروقات القطع	2407173	1435989	1254143
محفظة الأوراق المالية	567609	959226	1009528
القيم الثابتة	653	717	700
عمليات السوق المفتوحة المؤجلة	160071	170558	180164
أصول من عمليات تبادل ادوات مالية			
موجودات غير مصنفة	25816	6901	17173
المجموع	8390007	8406538	8321483
المطلوبات			
النقد المتداول خارج مصرف لبنان	78139	71525	59467
ودائع المصارف التجارية	7360284	7210517	7029177
ودائع المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية	63662	67725	65681
ودائع القطاع الخاص	4765	4270	4007
التزامات تجاه القطاع العام	629875	772183	860695
التزامات خارجية	165058	165210	164900
(مقيمة بملايين د.أ)	(1844)	(1846)	(1842)
الأموال الخاصة	62219	103484	103444
مطلوبات غير مصنفة	26005	11624	34111
المجموع	8390007	8406538	8321483

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكونات الميزانية المحررة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

- بناءً على توصية صندوق النقد الدولي للتوافق مع المعايير الدولية، وبموجب قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان رقم ٢٠٢٤/٣٧/٢٠٢٤ تاريخ ٢٠٢٤/٩/١٣، واعتباراً من كانون الثاني ٢٠٢٤، تمت إعادة تصنيف الموجودات بالعملات الأجنبية وفقاً لمفهوم الإقامة.

- استناداً إلى قرار المجلس المركزي رقم ٢٤/١٢/١ بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٨، قام مصرف لبنان بإلغاء الهندسات المالية التي تمت مع المصارف ابتداءً من العام ٢٠١٧، حيث تم إطفاء جميع القروض مقابل ودائع المصارف بالليرة اللبنانية.

تطور الكتلة النقدية وشبه النقدية
كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	أيار 25	ك1 25	نيسان 26	أيار 26
الكتلة النقدية M1	111433	111444	99130	97175
- النقد في التداول	71171	64711	55906	53420
- ودائع تحت الطلب بالليرة	40262	46733	43225	43755
الكتلة شبه النقدية	6032766	5881575	5797110	5782199
- ودائع أخرى بالليرة	34377	38585	40455	38250
- ودائع بالعملة الأجنبية	5998389	5842990	5756655	5743949
سندات دين	31183	29658	28938	25833
النقد وشبه النقد				
- بالليرات اللبنانية M2	145810	150030	139585	135425
- بالليرات والعملة M3	6175381	6022677	5925178	5905206
- اجمالي الوفورات النقدية M4 = M3 + سندات الجمهور	6182801	6027387	5929386	5909391
عناصر التغطية :				
ديون صافية على الخارج	2354803	3375645	3598078	3510781
- الموجودات بالذهب	2719782	3613517	3822384	3734199
- الموجودات بالعملة الأجنبية	(364980)	(237872)	(224306)	(223418)
وضعية القطاع العام المدينة	3871031	2753962	2419987	2475213
- ديون صافية على القطاع العام	1463858	1317972	1245939	1221069
- فروقات القطع	2407173	1435989	1174048	1254143
ديون على القطاع الخاص	501423	512861	510825	518168
- بالليرات اللبنانية	13557	11035	11663	11779
- بالعملة الأجنبية	487866	501826	499163	506389
مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)	(551876)	(619791)	(603713)	(598955)
المجموع	6175381	6022677	5925178	5905206

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكوّنات الميزانية المحرّرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

متوسطات أسعار صرف بعض العملات الأجنبية في سوق بيروت
أيار 2026

العملة	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الدولار الأميركي	89500.00	89500.00	89500.00	89500.00
الفرنك السويسري	113205.16	115097.74	114278.91	114070.86
الجنيه الاسترليني	119500.40	121907.95	120821.64	120637.05
الين الياباني	562.19	573.39	566.71	562.19
الدولار الكندي	64831.58	65852.40	65309.20	64831.58
الدولار الأسترالي	63634.50	64941.20	64343.79	64090.95
اليورو	103748.40	105359.40	104596.41	104169.05

المصدر : مصرف لبنان

أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية والذهب إزاء الدولار الأميركي

العملة	نيسان 26				أيار 26			
	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الجنيه الاسترليني	1.32	1.36	1.35	1.35	1.33	1.36	1.35	1.35
الين الياباني	158.31	159.78	159.20	159.28	156.39	159.52	158.25	159.28
الفرنك السويسري	0.78	0.80	0.79	0.79	0.78	0.79	0.78	0.78
اليورو	1.15	1.18	1.17	1.17	1.16	1.18	1.17	1.16
أونصة الذهب	4543.82	4841.42	4719.27	4621.92	4456.43	4735.91	4587.31	4540.26

المصدر : Bloomberg.com



التواجد المصرفي اللبناني في الخارج في العام ٢٠٢٥

إعداد : مديرية الدراسات والإحصاء في جمعية مصارف لبنان

نظرة عامة

بعد أزمة العام ٢٠١٩، أعادت المصارف اللبنانية النظر في استمرار تواجدها في الخارج وبحث عن الخيارات المناسبة بشأن تموضعها الجغرافي في ظل ضرورة تأمين استمرارية العمل ومتطلبات الملاءة والسيولة. وكانت المصارف اللبنانية دخلت الأسواق الخارجية على مدى العقود الأخيرة لمواكبة اللبنانيين مع اندلاع الحرب الأهلية، ومن ثم بسبب ضيق السوق المحلية، حيث كانت الغاية الأساسية البحث عن فرص جديدة والحرص على تنويع مصادر الدخل للتخفيف ما أمكن من المخاطر، بالإضافة إلى كون الانتشار الخارجي يشكل أداة تواصل وتفاعل بين الاقتصاد اللبناني وبين المغتربين المنتشرين في بلدان العالم.

إلا أن تدهور الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية في لبنان، وتخفيض تصنيفه الائتماني، وبالتالي تصنيف المصارف الأم، بالإضافة إلى تشدد التشريعات والقوانين المفروضة في بعض دول التواجد الخارجي، جعل الوحدات المتواجدة في الخارج، سواء كانت مصارف تابعة أو فروعاً تواجه تحديات جديدة وصعبة. فعمدت المصارف اللبنانية التي لديها انتشار في الخارج إلى الانسحاب من بعض الأسواق الخارجية بهدف تعزيز ملاءتها وسيولتها بالعملات الأجنبية والحفاظ على استثماريتها وعلى علاقاتها مع زبائنها ومع المصارف المراسلة.

انسحاب التواجد الخارجي

خلال العامين ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، انسحب بعض المصارف الكبرى اللبنانية من السوق المصرية التي لطالما كانت سوقاً ناشطة لها. كما انسحب بعضها من السوق

الأردنية بين العامين ٢٠٢١ و ٢٠٢٢. وانسحبت لاحقاً في العام ٢٠٢٥ المصارف اللبنانية العاملة في السوق التركية. من جهة أخرى، تم إقفال عدد كبير من الفروع المصرفية في العراق وكذلك في قبرص في العام ٢٠٢٢ نظراً للإجراءات المفروضة من قبل السلطات النقدية في البلدين على هذه الوحدات. ولضغوط واعتبارات مختلفة تتعلق بمعظمها بالعقوبات المفروضة والظروف التشغيلية، تم بيع حصص أو تصفية بعض المساهمات في سورية وفي بعض الأسواق الأفريقية وروسيا خلال فترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣. في ما يتعلق بالقارة الأميركية، غابت عنها خريطة الانتشار المصرفي اللبناني، بعد إغلاق مكتب تمثيل في كندا وآخر في كوبا. وأقفل مصرف لبناني فرعاً في البحرين. وكان مصرف آخر خرج في وقت سابق من كونغو الديمقراطية وآخر من غانا وآخر من لوكسمبورغ. وتبين المعطيات الأخيرة أن أحد المصارف أقفل مؤخراً الشركة المالية التابعة في السوق السعودي.

وفي آخر المعطيات المتوافرة لدى الأمانة العامة لجمعية مصارف لبنان حتى العام ٢٠٢٥، كان لا يزال ١٣ مصرفاً لبنانياً تواجد مباشر في ١٩ بلداً من خلال ٥٩ وحدة توزعت على ٢٢ مصرفاً تابعاً/شريكاً و ٢٧ فرعاً و ٨ مكاتب تمثيل ومؤسستي استثمار ماليتين تابعتين. أما في العام ٢٠١٨، فكان ١٨ مصرفاً لبنانياً يتواجد بشكل مباشر في ٢٨ بلداً من خلال ١٢٧ وحدة توزعت بين ٧١ فرعاً، و ٣٠ مصرفاً تابعاً، و ٢٤ مكتب تمثيل وشركتين استثماريتين تابعتين.

في ما يلي تفصيل لتواجد المصارف اللبنانية المباشر وغير المباشر في الخارج حسب آخر المعطيات المتوافرة:

٩- في العراق، لا تزال ثلاثة مصارف لبنانية تتواجد في السوق العراقي من خلال فروع مباشرة وهي بنك بيروت والبلاد العربية (لديه ثلاثة فروع واحد في كل من إربيل وبغداد والسليمانية)، وبنك بيلوس (لديه أربعة فروع واحد في كل من البصرة وإربيل والسليمانية وبغداد)، وبنك الشرق الأوسط وأفريقيا (وله فرع واحد في بغداد). وحرصت هذه المصارف على الاستمرار في هذه السوق مراهنه على الفرص الكثيرة التي يخترنها هذا البلد سواء من حيث موارده النفطية أو ثرواته الطبيعية.

١٠- في السودان، يتواجد فرنسبنك من خلال مساهمته في مصرف شريك هو بنك المال المتحد- الخرطوم.

١١- في السنغال، يتمثل التواجد المباشر عبر مصرف تابع لبنك الاعتماد اللبناني وله فرع واحد في دكار.

١٢- في نيجيريا، هناك ثلاثة مكاتب تمثيل واحد لكل من البنك اللبناني الفرنسي وبنك بيلوس وبنك بيروت.

١٣- في ساحل العاج، هناك مكتب تمثيل لفرنسبنك وآخر لبنك مصر لبنان.

١٤- في الجزائر، يتواجد فرنسبنك من خلال مصرف تابع.

١٥- في السعودية، هناك مؤسسة استثمارية مالية تابعة لبنك لبنان والمهجر للأعمال وأخرى تابعة لبنك عوده.

١٦- في أبو ظبي، هناك مصرف تابع لبنك سوسبيته جنرال، ومكتب تمثيل لبنك عوده وآخر للبنك اللبناني الفرنسي. وفي دبي، هناك فرع لبنك ميد ومكتب تمثيل لبنك لبنان والخليج. كما أن لبنك

١- في فرنسا، ثمة تواجد مباشر لخمسة مصارف لبنانية عبر مصارف تابعة. والمصارف هي: فرنسبنك، البنك اللبناني الفرنسي، بنك عوده، بنك لبنان والمهجر (لدى الأخير ٧ فروع واحد في كل من لندن ودي والشارقة و٤ في رومانيا) ومصرف سوسبيته جنرال (ولديه فرع في باريس وفرع في ليون). على صعيد التواجد غير المباشر، لدى البنك التابع لبنك بيلوس ومقره بلجيكا فرع في باريس.

٢- في إمارة موناكو، هناك مصرف تابع لمصرف سوسبيته جنرال.

٣- في سويسرا، ثمة أربعة مصارف لبنانية لها تواجد عبر مصارف تابعة هي بنك لبنان والمهجر، بنك عوده، بنك سوسبيته جنرال والبنك اللبناني الفرنسي.

٤- في بلجيكا، يتواجد مصرف تابع لبنك بيلوس وله فرعان الأول في لندن والآخر في باريس.

٥- في بريطانيا، هناك مصرف تابع لبنك بيروت مع فرع له. ولجهة الانتشار غير المباشر، ثمة فرع لكل من المصرف التابع لبنك لبنان والمهجر في فرنسا، والمصرف التابع لبنك بيلوس ومركزه بلجيكا.

٦- في أرمينيا، هناك مصرف تابع لبنك بيلوس في يريفان وله ٤ فروع.

٧- في قبرص، يتمثل التواجد المصرفي اللبناني بمصرف تابع لبنك سوسبيته جنرال في نيقوسيا (له بدوره فرع في ليماسول وآخر في لارناكا)، وبنك تابع للبنك اللبناني الفرنسي وهولندنج تابع لبنك عوده.

٨- في الأردن، يقتصر التواجد المصرفي اللبناني حالياً على مصرف واحد هو بنك لبنان والمهجر من خلال ١٧ فرعاً.

١٩- في قارة أوقيانيا، يعمل بنك بيروت في استراليا التي تضم جالية لبنانية كبيرة من خلال مصرف تابع (Sydney CBD)، وله ٨ فروع موزعة على سيدني (٣) وملبورن (٢) وأماكن أخرى (٣ فروع).

لبنان والمهجر التابع في باريس فرع في هذه الإمارة.

١٧- في قطر، يوجد مصرف تابع لبنك لبنان والمهجر وآخر لبنك عوده.

١٨- في سلطنة عمان، هناك فرع لبنك بيروت.

التواجد المصرفي اللبناني المباشر في الخارج آخر المتوافر - ٢٠٢٥

المصارف التابعة/الشركة	مؤسسات الاستثمار التابعة	مكاتب التمثيل	الفروع	البلد	
1				الجزائر	1
2				قطر	2
	2			المملكة العربية السعودية	3
1		3	1	الإمارات العربية المتحدة	4
			1	سلطنة عمان	5
			8	العراق	6
			17	الأردن	7
1				السنغال	8
1				السودان	9
		2		ساحل العاج	10
		3		نيجيريا	11
5				فرنسا	12
1				إمارة موناكو	13
1				بلجيكا	14
4				سويسرا	15
1				المملكة المتحدة	16
1				أرمينيا	17
2 + هولندف				قبرص	18
1				أستراليا	19
22	2	8	27		

المصدر: جمعية مصارف لبنان



تحسّن صافي الاستثمار المباشر في لبنان

استناداً إلى تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى لبنان بنسبة ١٦٪ في العام ٢٠٢٥ إلى حوالي ٢٠٤٢ مليون دولار، مقارنةً بـ ١٧٦٤ مليون دولار في العام ٢٠٢٤. ومع بلوغ تدفقات الاستثمار المباشر إلى الخارج ٢٦٥ مليون دولار مقابل ٥٨٣ مليون دولار في العام ٢٠٢٤، يكون صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ ١٧٧٦ مليون دولار في العام ٢٠٢٥، مقابل ١١٨١ مليون دولار في العام الذي سبق.

دعم أوروبي للقطاع الزراعي

في مطلع تموز ٢٠٢٦، أطلقت وزارة الزراعة مشروع «دعم الطوارئ وسبل العيش في القطاع الزراعي والغذائي في المناطق المتأثرة بالنزاع في لبنان»، بقيمة خمسة ملايين يورو، والممول من وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الإيطالية عبر الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي (AICS)، والمنفذ من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، بالتعاون مع وزارة الزراعة اللبنانية.

من جهة أخرى، أعلن وزير الزراعة أن القطاع الزراعي كان من أكثر القطاعات تضرراً، كاشفاً أن نحو ٢٢,٥٪ من المساحات الزراعية في لبنان تعرّضت لأضرار، وأشار إلى أن التقديرات الأولية التي أعدت بالتعاون مع المجلس الوطني للبحوث العلمية ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، رفعت قيمة الخسائر والأضرار الزراعية إلى أكثر من مليار دولار، بعدما كانت تُقدّر بنحو ٨٠٠ مليون دولار حتى نهاية العام ٢٠٢٤. ولفت إلى أن أولوية الوزارة في المرحلة الحالية تتمثل في تقديم دعم سريع ومباشر للمزارعين، سواء عبر المساعدات النقدية أو تأمين اليد العاملة، تمهيداً لإطلاق برامج دعم أوسع في خلال المرحلة المقبلة.

الإمارات تفتح الباب مجدداً إلى لبنان

بعد سنوات من الغياب، قرّرت دولة الإمارات العربية المتحدة السماح لمواطنيها بالسفر إلى لبنان اعتباراً من ٢٩ حزيران ٢٠٢٦. يحمل هذا القرار أهمية كبيرة، ومن شأنه أن يساهم في تعزيز الموسم السياحي، ولا سيما في قطاعي الفنادق والمطاعم. يُذكر أن قطاع الفنادق والمطاعم ساهم بنسبة ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٢٤ بحسب إدارة الإحصاء المركزي.

ارتفاع مؤشر مديري المشتريات (PMI) للبنان في حزيران ٢٠٢٦

ارتفع مؤشر BLOM PMI إلى ٥٠,٣ نقطة في حزيران ٢٠٢٦، مقارنة بـ ٤٩,٧ نقطة في الشهر الذي سبق، ليعود إلى منطقة النمو (فوق مستوى ٥٠ نقطة) لأول مرة منذ أربعة أشهر، ما يشير إلى تحسّن طفيف في أداء القطاع الخاص اللبناني. وشهد الاقتصاد الخاص في لبنان مؤشرات تعافٍ، حيث ارتفعت الطلبات الجديدة والإنتاج لأول مرة منذ شباط، وبلغت وتيرة النمو أعلى مستوى لها في أربعة أشهر. كما تحسّن التوظيف، إذ انخفض عدد الوظائف بوتيرة أبطأ مقارنة بشهر أيار الماضي، فيما واصلت ثقة الشركات التعافي من أدنى مستوياتها في نيسان. ورغم استمرار الضغوط المرتبطة بتكاليف الاستيراد والنقل، تباطأ معدل تضخم تكاليف المدخلات إلى أدنى مستوى في خمسة أشهر. ومع ذلك، قامت الشركات برفع أسعارها بوتيرة أسرع لحماية هوامش أرباحها.

سوق العمل اللبناني في نظر منظمة العمل الدولية ILO

أظهر تقرير منظمة العمل الدولية حول سوق العمل اللبناني أنّ تجدد النزاع وعدم الاستقرار الإقليمي تسبباً بخسائر كبيرة في الوظائف والدخل، حيث أفاد

مداخليل العمل بشكل ملحوظ، في ظل محدودية الدعم الحكومي واعتماد الأسر على مدّخراتها ومساندة المجتمع. وأكّد التقرير أنّ الأولويات الأساسية للتعافي تتمثل في توفير وظائف مستقرّة وتحسين مستويات الدخل ودعم المشاريع الصغيرة.

ثلث المستجيبين تقريباً بتوقّفهم عن العمل، مع تأثر الفئات الأكثر هشاشة بشكل أكبر، ولا سيما الأشخاص ذوو الإعاقة والنساء والشباب واللاجئون. كما أدّى النزوح وتراجع النشاط الاقتصادي إلى صعوبة العودة إلى سوق العمل، فيما اضطر العديد من العاملين إلى قبول وظائف أقل جودة وأجور أدنى. وقد تراجعت



دفع مبتكرة تكافئ العملاء ليس فقط على طريقة الدفع، بل أيضاً على التجارب التي يعيشونها. وتعكس الحملة رؤية مشتركة لتعزيز استخدام المدفوعات الرقمية، وتشجيع العملاء على اكتشاف مختلف المناطق اللبنانية والاستمتاع بتجارب مميزة. وتستمر حملة «اكتشف لبنان مع بطاقات Visa من بنك بيروت» حتى ٢٦ أيلول، مع سحبات متعددة تتيح للعملاء فرصاً متكررة للفوز طوال فصل الصيف.

حملة اكتشف لبنان من بنك بيروت و Visa
أطلق بنك بيروت، بالتعاون مع Visa، الشركة العالمية الرائدة في مجال المدفوعات الرقمية، حملته الصيفية الجديدة تحت عنوان «اكتشف لبنان مع بطاقات Visa من بنك بيروت»، والتي تمنح العملاء فرصة لتحويل إنفاقهم اليومي إلى تجارب استثنائية في مختلف أنحاء لبنان. تؤكد هذه المبادرة عمق الشراكة الاستراتيجية بين بنك بيروت و Visa، والتي تركز على تقديم حلول



اقتصاد الحرب الروسي

بعد أربع سنوات من النمو الاقتصادي تجاوز العقوبات، بدأ عدد متزايد من الاقتصاديين في مراكز الأبحاث يتحدثون عن اقتراب نهاية اقتصاد الحرب الروسي. فقد نشر معهد Kiel للاقتصاد العالمي تقريراً جديداً يرى فيه أن روسيا تواجه الآن ما يسميه الاستنزاف الهيكلي.

ويعتقد Charles Hecker من المعهد الملكي للخدمات المتحدة أن روسيا ربما دخلت بالفعل في حالة ركود. ويتحدث Nigel Gould-Davies من المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية عن أزمة قادمة في الاقتصاد السياسي الروسي.

وتشير الأرقام الرسمية الروسية إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٠٪ خلال الفصل الأول من العام الحالي قياساً على الفصل ذاته من العام السابق.

إلا أن روسيا بقيادة فلاديمير بوتين دأبت منذ غزوها لأوكرانيا مطلع العام ٢٠٢٢، على تكذيب التوقعات الغربية التي تنبأت بانهايار اقتصادي وشيك. فقد تمكنت من تجاوز العقوبات الغربية عبر إعادة توجيه تجارتها نحو دول مثل الصين والهند، كما استخدمت احتياطياتها المالية الكبيرة في تمويل القوات المسلحة والبنية التحتية والبرامج الاجتماعية. وبين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٥، ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الروسي المصحح من التضخم بنسبة ١٢٪، وهي نسبة متدنية بالمقارنة مع دول ناشئة أخرى مثل الصين والهند، وتشمل جزئياً الإنفاق الدفاعي الذي لا ينعكس مباشرة على رفاه الأسر، لكنها تبقى أفضل بكثير مما توقعه المتشائمون. لذلك، ورغم الضغوط الجديدة، لا يبدو أن اقتصاد الحرب الروسي على وشك الانهيار.

على صعيد آخر، يعكس جزء كبير من الإحصاءات تشوهاً أو حتى ضعفاً حقيقياً. فقد أدى قرار رفع ضريبة القيمة المضافة ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٦ من ٢٠٪ إلى ٢٢٪ إلى دفع المستهلكين الروس للإسراع في الشراء خلال أواخر العام ٢٠٢٥، ما عزز النمو في ذلك

الفصل على حساب الفصل التالي. كما شهد مطلع العام ٢٠٢٦ عدداً أقل من أيام العمل مقارنة بالعام السابق، بالإضافة إلى ظروف مناخية قاسية حتى بالمعايير الروسية. وتدل مؤشرات بديلة للنشاط الاقتصادي، أعدّها بنك Goldman Sachs، على نمو بطيء لكنه لا يرقى إلى مستوى الركود. كما تظهر بيانات بنك VEB الروسي تسارعاً في الناتج المحلي خلال شهري آذار ونيسان ٢٠٢٦، مدفوعاً جزئياً بارتفاع أسعار النفط. لذلك يبدو من المؤكد تقريباً أن روسيا ليست في حالة ركود اقتصادي.

في جوانب أخرى، تبدو الصورة مختلطة. فقد تراجعت ثقة المستهلكين وفقاً لمؤشر يتابعه مركز Levada المستقل، إلا أن هذا التراجع بعدما وصل إلى أعلى المستويات التاريخية. كما أن الحصول على وظيفة قد أصبح أصعب قليلاً مما كان عليه قبل عام أو عامين، إلا أن معدل البطالة لا يزال قريباً من أدنى مستوى تاريخي له عند حوالي ٢٪.

وتواجه روسيا صعوبات أكبر في تصدير الوقود الأحفوري، الذي يمثل شريان الحياة لاقتصادها، مع تكثيف أوكرانيا هجماتها على البنية التحتية للطاقة الروسية، بالتزامن مع تراجع أسعار النفط من المستويات المرتفعة التي بلغت أثناء الحرب الإيرانية. ومع ذلك، فإن إجمالي صادرات السلع الروسية في شهر نيسان الماضي، وفق أحدث البيانات الرسمية المتوافرة، كان أعلى قليلاً من مستواه في العام السابق.

من ناحية أخرى، يبدو الاقتصاد الروسي في وضع أفضل مما كان عليه. فقد انخفض معدل التضخم إلى نحو نصف ذروته الأخيرة التي تجاوزت ١٠٪. كما واصلت الأجور الحقيقية الارتفاع، بعدما أصبحت بالفعل أعلى بنسبة ٢٥٪ مما كانت عليه عام ٢٠١٩. وحقق العديد من الشركات أداءً جيداً.

تعتمد المرونة الاقتصادية بدرجة كبيرة على التحفيز المالي الضخم. ففي العام ٢٠٢٥، أنفقت الحكومة

وبالنظر إلى الصورة العامة، يُتَوَقَّع أن يحقق الاقتصاد الروسي نمواً يقارب ١٪ هذا العام، وهو معدل قريب من معدلات النمو المتوقعة لدول مثل فرنسا وكندا. وقد تؤدي العقوبات الجديدة على روسيا، كتلك التي أعلنتها بريطانيا في ١٦ حزيران، إلى خفض هذا النمو قليلاً. كما يمكن أن يؤدي استمرار انخفاض أسعار النفط أو تصاعد الهجمات الأوكرانية على البنية التحتية النفطية الروسية إلى زيادة الضغوط.

لكن إبطاء اقتصاد الحرب الروسي أو دفعه نحو الانهيار يتطلب إجراءات أكثر جذرية بكثير من تلك القائمة حالياً. وحتى ذلك الحين، سيظل الاقتصاد الروسي قادراً على الاستمرار في تمويل الحرب والمضي قدماً، وإن بوتيرة أبطأ من السابق.

المراجع: الطبعة الالكترونية لمجلة The Economist، 22 حزيران 2026. Russia's war economy has problems-but it is not about to crash

الروسية ما يعادل ٧ إلى ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي على القوات المسلحة. لكن هذا الإنفاق يمثل زيادة تراوح بين ٣ و ٤٪ من الناتج المحلي مقارنة بما كان عليه قبل الحرب. ومع أهميتها، ليست هذه الزيادة كبيرة بما يكفي لإحداث آثار مدمرة على الاقتصاد بأكمله. فالاقتصاد المدني لا يزدهر بقوة، لكنه أيضاً لا ينكمش. وفي ما يتعلق بالمالية العامة، فإن مشاكل روسيا لم تصل بعد إلى مرحلة الخطر. بإمكان الحكومة زيادة الضرائب كما فعلت مؤخراً عبر رفع الضريبة على القيمة المضافة. كما يمكنها تغطية العجز المتبقي، الذي يبلغ حالياً نحو ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، من خلال السحب من صناديق الاحتياطي الحكومية. ويمكنها أيضاً الاقتراض من السوق المحلية التي تسيطر عليها الدولة إلى حد كبير. وفي الحالات القصوى، يمكن للمسؤولين الماليين اللجوء إلى ودائع الشركات والأفراد المقومة بالروبل. وسيكون ذلك خياراً أخيراً يحمل عواقب اقتصادية خطيرة.



تراجع معدّل الادخار في الولايات المتحدة بشكل كبير... لكن لا داعي للقلق

وحتى قبل عام من الآن، كان لا يزال عند حدود ٥٪، أمّا بحلول نيسان ٢٠٢٦، انخفض إلى حوالي نصف ما كان عليه. حالياً، يتجاوز التضخم السنوي نمو الأجور لأول مرة منذ ثلاث سنوات، ممّا يؤدي إلى تآكل قيمة الرواتب. وقد تمّ صرف معظم المبالغ المستردة من الضرائب بموجب «قانون دونالد ترامب الشامل» - الذي تبلغ قيمته حوالي ٣٥٠ دولاراً إضافياً لكل أسرة مقارنة بالعام الماضي. ظاهرياً، يبدو انخفاض معدّل الادخار دليلاً على أنّ الأسر تعاني من نقص في السيولة.

مع ذلك، توجد بعض التفسيرات الإيجابية لهذا التوجّه، أولها ديموغرافي. فقد كان معدّل الادخار في نهاية القرن العشرين مدعوماً بنسبة أعلى بكثير من العاملين، الذين

أحدث المخاوف الرائجة بشأن الاقتصاد الأمريكي هي أنّ المستهلكين ينفقون أكثر من مدخولهم. فقد نما الاستهلاك الشخصي - مُحرك الاقتصاد، والذي يمثل ثلثي الناتج المحلي الإجمالي - بنسبة جيّدة بلغت حوالي ٢٪ خلال العام الماضي. لكنّ معدّل الادخار الشخصي في أميركا انخفض إلى ٢,٦٪ في نيسان الماضي. ولم ينخفض إلى هذا المستوى إلا مرة واحدة منذ أوائل العام ٢٠٠٨، عندما أصبح بنك بير ستيرنز Bear Stearns من أوائل ضحايا الأزمة المالية العالمية. ويُقال، بلا شك، إن انهيار الاستهلاك مسألة وقت لا أكثر.

بين عامي ١٩٧٠ و ٢٠٠٠، بلغ متوسط معدّل الادخار الشخصي، الذي يقيس النسبة المئوية المتبقية من دخل الأمريكيين بعد الإنفاق وبعد دفع الضرائب، حوالي ١٠٪.

لا يقتصر هذا الاحتياطي على الأثرياء فقط، بل هو أكبر مما قد يوحي به معدّل الادخار. ففي النصف الأدنى من الأسر من حيث الثروة، يبلغ متوسطّ الأرصد السائلة حوالي ١٢,٨٠٠ دولار، وهو أعلى مما كان عليه قبل الجائحة بالقيمة الحقيقية.

ولا توجد أيّ مؤشرات على تباطؤ وشيك في الاستهلاك، وفقاً لأحدث بيانات القطاع الخاص. فقد وجد بنك PNC أنّ الإنفاق عبر البطاقات (باستثناء البنزين) ارتفع بنسبة ٥% تقريباً على أساس سنوي في أيار، وهو ما يقارب أسرع وتيرة له في أربع سنوات. ويُشير بنك أوف أمريكا Bank of America إلى أنّ الإنفاق على التجزئة، بالإضافة إلى السفر والترفيه والخدمات الأخرى غير الأساسية، يبدو مزدهراً بشكل خاص. كما أفادت وول مارت Walmart، الشركة الرائدة في مجال متاجر السوبر ماركت في الولايات المتحدة، أنّ حجم المعاملات في الربع الأول من هذا العام ارتفع بأسرع وتيرة له منذ العام ٢٠٢٤.

ساهمت استردادات الضرائب، والمعاشات التقاعدية الضخمة، والسيولة النقدية الكبيرة في الحفاظ على استمرار الاستهلاك الإجمالي. مع ذلك، لا يحمي هذا المستهلكين من أيّة مخاطر. فقد يؤدّي انخفاض حادّ في سوق الأسهم إلى تقليل الرغبة في الإنفاق حتى لدى كبار السن. ومن المرجّح أن تبقى أسعار النفط مرتفعة لأشهر رغم الاتفاق المبدئي بين أميركا وإيران لإعادة فتح مضيق هرمز. ومن المتوقّع أن تتفاقم اضطرابات الرسوم الجمركية مع تقدم تحقيقات إدارة ترامب. كما أنّ مستقبل اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك غير واضح. في الخلاصة، لا يزال بإمكان المستهلكين الأميركيين تحمّل الكثير، لكن هذا لا يعني أنّهم قادرون على تحمّل أي شيء.

المراجع: The Economist- June 21st 2026

يدّخرون للتقاعد، مقارنةً بالمتقاعدين، الذين يسحبون مدّخراتهم. واليوم، تضمّ الولايات المتحدة الأميركية عدداً من المتقاعدين يفوق أيّ وقت مضى، إذ بلغ عدد متلقّي الضمان الاجتماعي ٥٤,٥ مليوناً في أيار. ولأوّل مرّة، أصبح أكثر من نصف أولئك الذين هم خارج القوى العاملة يبلغون ٦٥ عاماً أو أكثر. عادةً ما يكون دخل المتقاعدين الحالي أقلّ من دخل العاملين، لكنهم يستمرون في الإنفاق من خلال سحب مدّخراتهم التي جمعوها طوال حياتهم. وهذا ما يخفّض معدّل الادخار دون أن يلحق ضرراً مالياً يُذكر.

إذا أخذنا العوامل الديموغرافية في الاعتبار، يُصبح الوضع أقلّ إثارة للقلق. تشير أبحاث خبراء الاقتصاد في بنك الاحتياطي الفدرالي إلى أنّ المتقاعد العادي ينفق ما بين ١٥,٠٠٠ و ٢٢,٠٠٠ دولار أميركي أكثر من دخله سنوياً. وتتّسع هذه الفجوة بشكل ملحوظ لدى الأسر الأكثر ثراءً التي تمتلك أصولاً أكثر. وبشكل عام، يؤدّي هذا «الاستنزاف» (كما يسمّيه الاقتصاديون) إلى خفض معدّل الادّخار المُعلن بنسبة تزيد قليلاً عن خمس نقاط مئوية لدى جميع كبار السن. بعبارة أخرى، يعكس جزء من انخفاض الرقم الحالي إنفاق كبار السن لما تمّ ادّخاره في الماضي، وبسخاء أكبر مع ارتفاع قيمة الأصول التي تعزز ثروتهم. وهذا لا يعني بالضرورة نفاذ أموال الأسر الشابة.

ويُقَدّم الاطلاع على ميزانيات الأسر مزيداً من الاطمئنان. يقيس معدل الادّخار الأموال المتبقية من دخل كلّ شهر، وليس رصيد النقد المتوقّف لدى الأسر. ويبدو رصيد النقد هذا أفضل من التدفّق الشهري. تُظهر بيانات بنك الاحتياطي الفدرالي أنّ الأصول السائلة - النقد والودائع المصرفية وصناديق سوق المال - تُعادل حوالي ٨٤% من الدخل السنوي المتاح، بعد أن كانت أقلّ من ٧٠% في العقود الثلاثة التي سبقت الجائحة.





جمعية مصارف لبنان
بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان
ص.ب. رقم: 976 بيروت - لبنان
هاتف : + 961/01 970500
الموقع الإلكتروني : www.abl.org.lb



Association of Banks in Lebanon



@ABLLebanon



Association of Banks-Lebanon



abl.org.lb

